S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/152
24 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة المنشأة من قبل الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)**

يشرفني، بالنيابة عن الرئيس التنفيذي، أن أحيل اليكم نص البيان المشترك الذي وقعه الرئيس التنفيذي والسيد طارق عزيز، نائب رئيس وزراء العراق خلال زيارة الرئيس التنفيذي الى بغداد في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ شباط/فبراير. ويعكس البيان المشترك، في جملة أمور، موافقة حكومة العراق على أن تنقل من العراق محركات القذائف التي جرى تدميرها ليقوم الخبراء بفحصها في الخارج تمشيا مع بيان رئيس المجلس الصادر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/PRST/1996/49).

ويعرب الرئيس التنفيذي عن استعداده لإطلاع أعضاء المجلس شفويا على مزيد من التفاصيل بعد عودته الى المكتب يوم الاثنين في ٣ آذار/مارس، فيما إذا أبدوا رغبتهم في ذلك.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) شارلز دويلفر
الموظف المسؤول بالوكالة
نائب الرئيس التنفيذي



240297 240297 97-04722

مرفق

البيان المشترك المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٧

عملا ببرنامج العمل المشترك المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، عقد نائب رئيس وزراء العراق والرئيس التنفيذي للجنة الخاصة اجتماعا من سلسلة الاجتماعات التي تعقد مرة كل شهرين، وذلك في بغداد في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقد أسفر الاجتماع عما يلي:

كمتابعة للمناقشات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن موضوع القذائف، قدمت حكومة العراق ايضاحات بشأن المسائل التي هي محل اهتمام والتي كانت اللجنة الخاصة قد أثارتها في تلك المناسبة. وقد سمح ذلك بإحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بتعداد القذائف البعيدة المدى المحظورة.

وقد وافقت حكومة العراق على أن ينقل من العراق حطام محركات القذائف المحظورة لتقوم اللجنة بإجراء تحليل فني متعمق لها وسيجري التحليل بمساعدة من فريق خبراء دوليين وبإشراف من اللجنة في مختبرات اتاحتها الحكومات المساهمة. وسيتم فحص بعض مكونات هذه القذائف في العراق قبل نقلها الى الخارج من أجل جمع بيانات اضافية ذات صلة بعملية تعداد القذائف المحظورة. وجرى الاتفاق على أن تنقل اللجنة الى حكومة العراق نتائج التحليل حال توفرها وألا يتم الإبلاغ أو الإعلان عن النتائج التي خلصت اليها اللجنة في هذا الصدد دون إجراء مشاورات مع حكومة العراق.

وطبقا للمنهجية المتبعة في المناقشات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن موضوع القذائف، شرعت حكومة العراق واللجنة في استعراض مفصل لمسألة الأسلحة الكيميائية على المستوى السياسي الرفيع وعرضت اللجنة شواغلها المتعلقة بمسائل لم يتم البت فيها بعد في هذا الميدان. وأجرى خبراء عن الجانبين مناقشات فنية متعمقة. وتعهدت حكومة العراق بمواصلة النظر في شواغل اللجنة، وتحقيقا لذلك، تم الاتفاق على الاضطلاع بأنشطة مشتركة ومكثفة. وفي هذا السياق، سيعقد اجتماع متابعة ذو طابع فني في منتصف شهر آذار/مارس.

وكرر الجانبان الإعراب عن التزامهما ببرنامج العمل المشترك. وتمت المحادثات التي أجريت في شهر شباط/فبراير، بصورة بناءة واتسمت بالروح المهنية، وكان الهدف منها إغلاق الملف ذي الصلة بالأسلحة المحظورة على النحو المحدد في الجزء جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

وقد اتفق نائب رئيس الوزراء والرئيس التنفيذي على عقد اجتماع في بغداد خلال الأسبوع الأول من شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس وزراء الجمهورية العراقية

(توقيع) رولف إيكيوس
الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة

- - - - -